



MAS

معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطينية (ماس)

نشرة الاقتصاد الفلسطيني

آذار 2025

أبرز ما في العدد:

- بلغت احتياجات قطاع غزة للتعافي وإعادة الإعمار نحو 53.2 مليار دولار بحسب تقديرات البنك الدولي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، منها 19.9 مليار دولار في المدى القصير. مع ذلك، يُرَجَّح أن تكون التكاليف الفعلية أعلى بكثير مع تجدد الهجومات الإسرائيلي على قطاع غزة واتّساع نطاقه.
- منذ كانون الثاني، كثّف الاحتلال عملياته العسكرية في شمال الضفة الغربية، مدمراً مئات المنازل ما تسبب بتهجير ما يقرب من 50 ألف شخص، معظمهم من مخيمات اللاجئين.
- أنهت السلطة الفلسطينية العام 2024 بعجز مالي صافٍ بـ 4.8 مليار شيكل، وتتوقع أزمة مالية أشدّ وطأة في العام 2025، بعجز يقدر بـ 6.9 مليار شيكل. منذ العام 2019، اقتطعت الاحتلال ما مجموعه 7 مليارات شيكل من عائدات المقاصة، 4 مليارات شيكل منها اقتطعت منذ بدء الحرب على قطاع غزة. وهو ما أسهم في عدم تمكن السلطة الفلسطينية نهاية آذار من تأمين ولو جزء من رواتب القطاع العام للشهر السابق.
- إن حجم الأزمة الإنسانية والاقتصادية المتواصلة في فلسطين يلقي بظلاله على المشاريع والاستثمارات الجديدة التي تهدف إلى التعافي اقتصادياً وخلق فرص عمل.

1- التقييم المرحلي السريع للأضرار والاحتياجات

في 18 شباط، أصدر البنك الدولي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي «التقييم المرحلي السريع لأضرار واحتياجات قطاع غزة والضفة الغربية (IRDNA)»¹، والذي يعرض تقييماً للأضرار التي لحقت بالبنية التحتية المادية خلال العام الأول من العدوان الإسرائيلي، أي أنه يغطي الفترة حتى 8 أكتوبر 2024 فقط.² كما يُقدّر التقرير الخسائر الاقتصادية ويُحدد احتياجات التعافي وإعادة الإعمار في مختلف القطاعات الرئيسية، بشكل مترابط بين مجموعات الحسابات الثلاث (أضرار وخسائر واحتياجات)، ولكن ليس بصورة تراكمية.³

فيما تُقدّر الخسائر الاقتصادية والاجتماعية بنحو 19.1 مليار دولار، ما يعكس تراجع الإنتاجية، والإيرادات الضائعة، وزيادة تكاليف التشغيل، والنفقات المتعلقة بالنزوح. تم تقدير الخسائر لثلاث سنوات، ولكن من المرجح أن تمتد لفترة أطول، لحين توقف الحرب بشكل نهائي وحدوث تعاف ملموس. وكانت القطاعات الأكثر تضرراً: قطاع الصحة (33%)، يليه قطاع التعليم (16.8%)، ثم التجارة والصناعة (11.5%)، والحماية الاجتماعية (7.3%)، والزراعة والنظم الغذائية (6.8%). يوائم التقرير هذه التقديرات مع الجداول الزمنية للتعافي الخاصة بكل قطاع.

وصل إجمالي تقديرات تأثير الحرب -للأضرار والخسائر مجتمعة- لقراءة 49 مليار دولار، منها حوالي 30 مليار دولار أضرار مادية. يفوق هذا الرقم التقديرات الأولية للأضرار لعام 2024 البالغة 18.5 مليار دولار خلال أول أربعة أشهر من الحرب، ما يُسلط الضوء على تصاعد حجم الدمار منذ ذلك الحين، واحتمالية زيادة تكاليف الأضرار بـ30-50% في الأشهر الستة اللاحقة من الحرب.⁵ تُقدّر احتياجات التعافي وإعادة الإعمار بنحو 53.2 مليار دولار أمريكي، منها 19.9 مليار دولار أمريكي مطلوبة على المدى القصير (خلال ثلاث سنوات). وذلك كون احتياجات تعافي قطاعات مثل التعليم والحماية الاجتماعية والنظم الغذائية والزراعة، مرتفعة للغاية بشكل يفوق غيرها من القطاعات على الرغم من

تستند النتائج إلى بيانات ميدانية وأخرى جُمعت عن بعد، مع التثليث المنهجي للتقديرات والتحقق من صحتها من المؤسسات الثلاث. مع ذلك، يستثني التقرير الأضرار التي وقعت خلال الأشهر الثلاثة التي سبقت وقف إطلاق النار والهجمات الإسرائيلية الأخيرة على القطاع، ما يعني أن حجم الدمار والخسائر الفعلية أعلى بكثير على الأرجح، مع أن معظم الأضرار المادية وقعت في السنة الأولى من الحرب.

1-1 أضرار وخسائر قطاع غزة واحتياجات التعافي

يقدر إجمالي الأضرار المادية في قطاع غزة بنحو 29.8 مليار دولار أمريكي، نجمت عن الدمار الواسع النطاق الذي طال أكثر من 70% من المباني و92% من الوحدات السكنية.⁴ وتكبد قطاع الإسكان وحده 53% من الأضرار، يليه قطاع التجارة والصناعة

1 <https://tinyurl.com/mpvrdcad>

2 يشير تقييم الأضرار إلى التدمير الذي لحق بالأصول المادية استناداً للتقييم الأساسية وتكاليفها قبل الحرب.

3 يرصد تقييم الخسائر الاضطرابات الاقتصادية - فقدان مصادر الدخل، وارتفاع تكاليف التشغيل، وفقدان الوظائف، والنفقات المتعلقة بالنزوح. يُقدّر تقييم الاحتياجات الموارد المالية اللازمة للتعافي وإعادة الإعمار على المدى القصير والمتوسط والطويل.

4 <https://www.ochaopt.org/content/humanitarian-situation-update-263>

ثم الحماية الاجتماعية والزراعة والنظم الغذائية (7.9%)، ثم التعليم (7.1%). كما أن متطلبات تعافي قطاعي النقل (5.5%) والمياه والصرف الصحي والنظافة العامة (5.1%) كبيرة. فيما يتطلب التعافي البيئي وحده 1.9 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل 3.6% من الإجمالي، ويعود ذلك أساساً إلى الحاجة لإزالة ما يُقدَّر بنحو 41 إلى 47 مليون طن من الأتقاض والركام الملوث بالذخائر المتفجرة.

أن تضرر هيكلها المادية أقل. كما أن بعض تكاليف التعافي، مثل إزالة الأتقاض أو الخدمات الاجتماعية، غير مشمولة في تقديرات الأضرار والخسائر.

يبقى قطاع الإسكان العبد الأكبر في عملية التعافي، حيث تُقدَّر احتياجاته بنحو 15.2 مليار دولار أمريكي، أي ما يقارب 28.6% من إجمالي الاحتياجات، يليه قطاعا التجارة والصناعة والصحة (13% لكل منهما)،

جدول 1: الأضرار والخسائر والاحتياجات القطاعية في قطاع غزة (مليون دولار)

القطاع	الأضرار	الخسائر	احتياجات التعافي (3 سنوات)	إجمالي احتياجات التعافي وإعادة الإعمار*
القطاعات الإنتاجية: التجارة والصناعة (بما في ذلك السياحة): والتمويل؛ والزراعة والنظم الغذائية	6,749	3,825	2,770	11,142
القطاعات الاجتماعية: الإسكان، والصحة، والحماية الاجتماعية، والثقافة والتراث الثقافي، والتعليم	18,127	11,496	14,197	30,430
قطاعات البنية التحتية: الطاقة، المياه والصرف الصحي والنظافة العامة، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الخدمات البلدية، والنقل	4,891	2,408	1,977	7,960
القطاعات المتداخلة: البيئة، الأراضي، العمل والتوظيف، التنمية الاجتماعية، والتخطيط الحضري	113	1,330	1,054	3,706
الإجمالي	29,880	19,059	19,998	53,238

* الأضرار والخسائر والاحتياجات مترابطة، ولكنها ليست تراكمية.

1-1-1 القطاعات الاجتماعية

تكبد قطاع الصحة أضراراً بنحو 1.3 مليار دولار وخسائر بقرابة 6.3 مليار دولار أمريكي، نتيجة تدمير البنية التحتية، وتعطل الخدمات، وفقدان الكوادر الطبية، وانتشار الأمراض، وسوء التغذية، ومتطلبات الصحة النفسية. ويتجاوز إجمالي احتياجات القطاع للتعافي 7 مليارات دولار أمريكي.

أما قطاع التعليم فقد بلغت أضراره 874 مليون دولار أمريكي، وخسائره 3.2 مليار دولار أمريكي نتيجة

كان قطاع الإسكان الأكثر تضرراً، حيث بلغت قيمة أضراره 15.8 مليار دولار أمريكي، فيما شارفت خسائره على 545 مليون دولار أمريكي. وقد نزح جميع سكان القطاع تقريباً، وانقطعت عنهم الخدمات الأساسية. وستطلب إعادة بناء قطاع الإسكان وحده 15.2 مليار دولار أمريكي، تشمل إعادة بناء أكثر من 290 ألف وحدة سكنية.

محدود (14 مليون دولار أمريكي)، خسائر بنحو 325 مليون دولار أمريكي بسبب تخلف المقترضين عن السداد وخسائر النقد من الخزائن.

تشارف احتياجات التعافي في قطاعات التجارة والصناعة والزراعة على 11.1 مليار دولار، مع الحاجة إلى 1.6 مليار دولار إضافية لاستعادة فرص العمل بعد خسائر في الدخل بلغت 953 مليون دولار.

1-1-3 القطاعات المتداخلة وقطاعات البنية التحتية

تكبدت قطاعات البنية التحتية - النقل، والمياه والصرف الصحي والنظافة العامة، والطاقة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخدمات البلديات - أضراراً بلغت 4.9 مليار دولار أمريكي، وخسائر بنحو 2.4 مليار دولار أمريكي. وكان قطاع النقل الأكثر تضرراً، حيث تضرر أو دُمّر 62% من الطرق (44% من الطرق الرئيسية)، ما تسبب في أضرار بلغت 2.5 مليار دولار أمريكي، وخسائر بلغت 377 مليون دولار أمريكي. تتطلب إعادة بناء شبكة الطرق الأساسية ما يُقدر بنحو 2.9 مليار دولار أمريكي. وتكبد قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة العامة أضراراً بلغت 1.5 مليار دولار أمريكي، فيما يحتاج إلى 2.7 مليار دولار أمريكي للتعافي على المدى الطويل.

بلغت أضرار القطاعات المتداخلة - الأراضي، والتنمية الاجتماعية، والتخطيط الحضري، والتوظيف، والبيئة - زهاء 113 مليون دولار أمريكي، بينما تجاوزت خسائرها 1.3 مليار دولار أمريكي. وتشمل احتياجات هذه القطاعات للتعافي نحو 1.6 مليار دولار أمريكي للتوظيف، و1.9 مليار دولار أمريكي لتنظيف البيئة. في المجمل، ستحتاج قطاعات البنية التحتية لـ 7.9 مليار دولار للتعافي، بينما ستحتاج القطاعات المتعددة إلى 3.7 مليار دولار إضافية.

لتعطل العملية التعليمية، وتكاليف التعليم المؤقت، وتناقص رأس المال البشري. بصورة إجمالية، خصص التقرير 14.2 مليار دولار أمريكي - أي ما يعادل 80% من احتياجات التعافي قصيرة الأجل - للقطاعات الاجتماعية، بما في ذلك الإسكان (3.7 مليار دولار أمريكي)، والصحة (4.3 مليار دولار أمريكي)، والحماية الاجتماعية (3.5 مليار دولار أمريكي)، والتعليم (2.6 مليار دولار أمريكي). هذه الأموال لازمة لتوفير خدمات أساسية مثل المأوى المؤقت، والمساعدات القانونية، وخلق فرص عمل، ورعاية الفئات الضعيفة. أضحت هذه المساعدات حاجة قصوى، إذ يواجه أكثر من 60% من سكان القطاع اليوم فقراً متعدد الأبعاد، ووقوع جميع السكان بين براثن الفقر.⁶

1-1-2 القطاعات الإنتاجية

تسببت الحرب بدمار شديد في قطاعي التجارة والصناعة في قطاع غزة، حيث دُمّر 88% من منشأتهما، ما تسبب بأضرار بنحو 509 مليار دولار أمريكي وخسائر بقيمة 202 مليار دولار أمريكي على مدى خمس سنوات، والتي تعزى بشكل رئيسي إلى تراجع العائدات والأجور. كما انهار الناتج المحلي الإجمالي لقطاع غزة من 2.1 مليار دولار أمريكي العام 2023 لنحو 365.2 مليون دولار أمريكي العام 2024، بانكماش بلغ 83%، ما قلص مساهمته في الاقتصاد الوطني لـ 3% فقط، على الرغم من أن سكان القطاع يشكلون 40% من السكان الفلسطينيين، وعلى الرغم من تراجع الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية أيضاً.

تكبد القطاع الزراعي خسائر تُقدر بـ 1.3 مليار دولار أمريكي، مع تدمير 68% من الأراضي الزراعية، بينما تكبد القطاع المالي، على الرغم من تضرره بشكل

⁶ <https://tinyurl.com/372zt8up>

2-1 تأثير الحرب على الضفة الغربية

وتُقدر أضرار قطاع الإسكان بنحو 16 مليون دولار اعتباراً من أكتوبر 2024، لكن الرقم أخذ في الازدياد وسط العمليات العسكرية الجارية في شمال الضفة الغربية. فعلى سبيل المثال، أعلن جيش الاحتلال منتصف آذار عن نيته هدم 95 منزلاً في مخيم جنين للاجئين و85 منزلاً في مخيم العين للاجئين بالقرب من نابلس.⁸ هذا بالإضافة إلى أكثر من 600 وحدة سكنية أضحت غير صالحة للسكن في جنين ولم يتم احتسابها في تقييم الأضرار والخسائر. بحلول 31 كانون ثاني، قامت إسرائيل بتهجير 27,628 فلسطينياً في الضفة الغربية من بيوتهم قسراً، معظمهم من سكان مخيمات جنين، وطولكرم، ونور شمس، والفارعة.⁹ بحلول منتصف شباط، تجاوز عدد النازحين الـ 40 ألفاً، وبحسب ما جاء على لسان رئيس الوزراء د. محمد مصطفى، فقد وصل عددهم لنحو 50 ألفاً بحلول أواخر آذار.¹⁰ تجاوزت الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية العامة في مخيمات اللاجئين والبلديات المجاورة - في طولكرم وجنين ورام الله والبييرة - الـ 25 مليون دولار بحلول أكتوبر 2024. ويشمل ذلك تدمير 70 كيلومتراً من خطوط كهرباء الجهد المنخفض، و30 كيلومتراً من خطوط الجهد المتوسط، و8.5 كيلومتراً من الخطوط المغذية بالكهرباء. وقد أصبحت جميع هذه الأرقام أسوأ بكثير في الوقت الحالي، حيث تعكس العمليات العسكرية في الضفة الغربية تكتيكات التطهير العرقي المستخدمة في قطاع غزة، ما يهدد بمزيد من النزوح وانهيار البنية التحتية.

على صعيد البنية التحتية لقطاع الرعاية الصحية، تقدر الأضرار بقرابة 14.6 مليون دولار، مع بقاء

شهدت الضفة الغربية توغلات واقتحامات عسكرية إسرائيلية مكثفة، وتصاعداً في وتيرة العنف المستوطنين، وتدميراً واسع النطاق للممتلكات الفلسطينية، وقيوداً صارمة على الحركة والتجارة. بحسب مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، أقيم ما مجموعه 849 حاجزاً إسرائيلياً لتقييد الحركة في جميع أنحاء الضفة الغربية، ثلثها بوابات حديدية تُغلق بشكل متكرر.⁷ وقد أدت هذه الظروف إلى شلل مختلف نواحي الحياة، وتعطيل الأنشطة الاقتصادية، وارتفاع التكاليف التشغيلية. ويُعدّ تقييم الأضرار والخسائر للضفة الغربية جزئياً، إذ يقتصر على قطاعات محددة - الإسكان، والصحة، والتعليم، والمياه والصرف الصحي والنظافة العامة، والطاقة، والأراضي، والتجارة والصناعة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتمويل، والتوظيف - ويغطي الفترة من 7 أكتوبر 2023 إلى 8 أكتوبر 2024، على الرغم من التدهور الحاد الذي شهدته المنطقة منذ ذلك الحين.

وفقاً للتقييم، تكبد قطاع التجارة والصناعة خسائر بنحو 1.3 مليار دولار بسبب القيود التجارية وانكماش السوق وفقدان 40 ألف وظيفة. على افتراض وقف الحرب، من المتوقع أن يصل إجمالي خسائر القطاع إلى 2.6 مليار دولار على مدى ثلاث سنوات. أما إجمالي خسائر التوظيف والأجور في جميع أنحاء الضفة الغربية فتقدر بنحو 3.2 مليار دولار، ما ساهم في تسارع معدلات الفقر - من 12% قبل الحرب إلى 28% بحلول منتصف عام 2024 ومن المرجح أنها أسوأ بكثير حالياً. وتشير التقديرات إلى أن اقتصاد الضفة الغربية سينكمش بقرابة 16% في العام 2024.

8 <https://tinyurl.com/ynmcm3je>

9 <https://www.ochaopt.org/content/west-bank-monthly-snapshot>

10 <https://tinyurl.com/2wtukm6y> و <https://english.wafa.ps/Pages/Details/>

7 <https://www.ochaopt.org/content/humanitarian-situation-update>

المقاصة التي تجمعها إسرائيل. منذ أكتوبر 2023، تدهور الوضع بشكل مضطرد، حيث ارتفع عجز الموازنة من 3.9% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023 إلى 10.5% في عام 2024. وتتوقع موازنة 2025 زيادة أخرى قدرها 4 نقاط مئوية.

61% فقط من المرافق في المناطق المتضررة تعمل بكامل طاقتها. وتقدر الخسائر الإجمالية لهذا القطاع بنحو 696.9 مليون دولار، مدفوعةً بتراجع الإنتاجية نتيجة الإصابات وحالات الصحة النفسية (261.3 مليون دولار). وقد أدى العجز المالي ونقص الموارد إلى شلل وزارة الصحة، ما أدى إلى خسائر إضافية في الإنتاجية تقدر بـ 435.6 مليون دولار. ومن المتوقع أن ترتفع هذه الأرقام، لا سيما وأن التأخر في علاج الأمراض المزمنة وغير المعدية يزيد من سوء النتائج.

كما تعطلت العملية التعليمية بشدة بسبب القيود المالية والقيود على الحركة. واضطر حوالي 602 ألف طالب في المدارس الحكومية إلى التعلم جزئياً من المنزل خلال العام الدراسي 2023-2024. وأدت القيود المالية والتحديات الأمنية إلى تراجع التعليم الجاهي، بينما لم يتلق معظم المعلمين سوى 50-80% من رواتبهم لما يقارب ثلاث سنوات - وقد تدهور الوضع أكثر منذ بدء الحرب. من المتوقع أن تبلغ خسائر الدخل المستقبلية الناجمة عن إغلاق المدارس والتعلم عن بُعد 338 مليون دولار. وعلى المدى البعيد، سيؤدي تدني فرص الوصول إلى تعليم جيد إلى تقليص قاعدة العمالة الماهرة وتعميق الضعف الهيكلي.

2- ملخص الأداء المالي للعام 2024 وموازنة العام 2025

في 13 آذار الماضي، أعلنت السلطة الفلسطينية عن مشروع الموازنة العامة للسنة المالية 2025، متوقعة عجزاً قدره 6.9 مليار شيكل إسرائيلي، بزيادة قدرها 43.4% مقارنةً بالعام 2024.¹¹ وتُعزى الأزمة المالية المتفاقمة للسلطة الفلسطينية إلى استمرار الحرب وحالة عدم اليقين المحيطة بتحويل عائدات

¹¹ <https://econsultation.moj.pna.ps/consultation-details/83>

جدول 2: موازنة عامي 2024 و 2025، (مليون شيكل، على أساس الاستحقاق)

البند	2023 (فعلي)	2024 (مخطط الموازنة)	2024 (فعلي)	2025 (مخطط الموازنة)
1. صافي الإيرادات العامة	17,750	13,952	14,574	15,875
الإيرادات المحلية	5,988	4,706	4,848	5,807
إيرادات المقاصة	11,918	9,336	9,878	10,234
خصوم ضريبية (-)	156	89	152	89.2
2. الإنفاق العام وصافي الإقراض	18,342	17,898	18,439	19,384
الرواتب والأجور	8,356	8,469	8,456	8,469
المساعدات الاجتماعية (الحكومية)	819	830	834	823
التحويلات الاجتماعية	3,029	3,231	3,125	3,648
المصروفات التشغيلية	3,155	2,506	2,775	3,103
صافي الإقراض	1,342	1,250	1,481	1,200
النفقات الأخرى	1,641	1,612	1,769	1,961
3. عجز الحساب الجاري قبل التمويل	-592	-3,946	-3,865	-3,509
النفقات التطويرية	1,347	1,512	930	1,248
4. إجمالي العجز قبل المساعدات والمنح	-1,939	-5,459	-4,795	-4,757
دعم مباشر للموازنة	755	1,965	2,518	1,322
دعم الإنفاق التطويري	560	545	482	454
5. إجمالي العجز قبل الاقتطاعات الإسرائيلية من إيرادات المقاصة	-624	-2,948	-1,796	-2,981
الاقتطاعات الإسرائيلية من إيرادات المقاصة	1,882	3,860	3,022	3,930
أ. صافي العجز	-2,506	-6,808	-4,818	-6,911

الأمن يحظى بأكبر نسبة من المخصصات (21%)، يليه التعليم (19%)، والحماية الاجتماعية (18%)، والصحة (16%)، وقد خُفِّضَ الإنفاق على التعليم بقرابة 1.5%، بينما زادت مخصصات الصحة والحماية الاجتماعية بشكل طفيف (1.7% و 0.4% على التوالي). إلا أن هذه الزيادة لا تكفي لمعالجة حجم الدمار والاحتياجات الإنسانية المتزايدة، لا سيما في قطاع غزة.

2-2 الإيرادات العامة

خلال العام 2024، تراجعت الإيرادات العامة بقرابة 17.9% مقارنةً بعام 2023، لتبلغ 14.6 مليار شيكل إسرائيلي، أي أقل بنحو 10% عن مستوياتها ما قبل

1-2 الإنفاق العام

ارتفع الإنفاق الحكومي بنحو 0.5% في العام 2024، مع توقعات بارتفاعه بقرابة 5.1% في العام 2025. تعكس الموازنة إجراءات تقشفية إضافية تشمل: تحديد أولويات الإنفاق، وإعادة هيكلة المؤسسات، وتقليص التوظيف، وخفض الإنفاق التشغيلي والرأسمالي.¹² يأتي ذلك في ظل الارتفاع الحاد في معدلات البطالة، واستمرار الهجمات الإسرائيلية على البنية التحتية الحيوية، واقتصاد في أمس الحاجة للتخفيف.

على الرغم من سوء الأوضاع، لا يزال توزيع أولويات الإنفاق القطاعي دون تغيير يُذكر. إذ لا يزال قطاع

¹² <https://palestinecabinet.gov.ps/portal/meeting/details/55807>

شيكل إسرائيلي إضافي في العام 2024 و20.6 مليار شيكل إسرائيلي منذ العام 2012.¹⁶

2-3 عجز القطاع العام

في 4 آذار، دفعت السلطة الفلسطينية 70% من رواتب شهر كانون الثاني، بعد أدنى 3500 شيكل إسرائيلي.¹⁷ ولا يوجد تحديث رسمي بشأن مدفوعات رواتب شهر شباط، ما يثير المخاوف مع ارتفاع أسعار المواد الغذائية خلال شهر رمضان.¹⁸ منذ العام 2021 تدفع السلطة ما نسبته 70% فقط من رواتب موظفي القطاع العام نتيجة احتجاج إسرائيل لإيرادات المقاصة، حيث تراكمت المبالغ غير المدفوعة بما يعادل راتب ثمانية أشهر كاملة لبعض موظفي السلطة.¹⁹ هذا بالإضافة لمتأخرات السلطة الفلسطينية المتراكمة، والتي بلغت 17 مليار شيكل إسرائيلي بنهاية كانون ثاني 2025.²⁰

تسعى الحكومة للحصول على تسهيلات بنكية للسحب على المكشوف بضمن إيرادات محلية لتغطية الرواتب، لكن صرفها مرهون بالإفراج عن إيرادات المقاصة الشهرية المحتجزة - والتي لم تُحوّل عن شهر كانون الثاني بنهاية آذار.²¹ مع استمرار الخصومات الإسرائيلية منذ عام 2024 على الأرجح ستبقى دفعات الرواتب والأجور بنسبة 70%، بمجرد إفراج إسرائيل عن إيرادات المقاصة المنقوصة المتأخرة.

ارتفعت منح المانحين الدوليين لدعم الموازنة العامة من 755 مليون شيكل في العام 2023 إلى 1.9 مليار شيكل في العام 2024، بما في ذلك حزم الاتحاد الأوروبي (68 مليون يورو للرواتب والمعاشات والعلاوات والبدلات، وحزمة بنحو 400

الحرب (16.2 مليار شيكل إسرائيلي في العام 2022). لا يشمل هذا الرقم الاقطاعات الإسرائيلية من إيرادات المقاصة، ما يعني أن التدفقات النقدية الفعلية أقل. تتوقع موازنة العام 2025 زيادة في صافي الإيرادات بقرابة 8.9% لتصل إلى 15.9 مليار شيكل إسرائيلي، مدفوعةً بنمو الإيرادات المحلية (19.8%) وإيرادات المقاصة (3.6%)، إلا أن هذه التوقعات تبقى غير مؤكدة إلى حد كبير في ظل استمرار الاقطاعات الإسرائيلية والبيئة الاقتصادية الهشة.

أعلن وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش في 16 شباط الماضي عن تجميد مبلغ إضافي قدره 320 مليون شيكل إسرائيلي من عائدات الضرائب الفلسطينية، ليصل إجمالي المبالغ المحتجزة منذ بدء الحرب في العام 2023 إلى 4.2 مليار شيكل إسرائيلي.¹³ وبحسب وزارة المالية الفلسطينية، فإن إجمالي المبالغ المحتجزة من إسرائيل منذ العام 2019 شارف على 7 مليارات شيكل.¹⁴

لا دلائل على انفراج قريب في أزمة إيرادات المقاصة. فبين عامي 2023 و2024، تراجع إيرادات المقاصة من 11.9 مليار شيكل إسرائيلي إلى 9.9 مليار شيكل إسرائيلي، مع توقع ارتفاعها ارتفاعاً طفيفاً إلى 10.2 مليار شيكل إسرائيلي في العام 2025. ومع ذلك، تشهد الاقطاعات نمواً متسارعاً. ففي عام 2024، احتجزت إسرائيل حوالي 3 مليارات شيكل إسرائيلي، أي ما يعادل 38% من إجمالي إيرادات المقاصة.¹⁵ وشكلت هذه الاقطاعات 63% من صافي عجز موازنة السلطة الفلسطينية لعام 2024. ولا تشمل هذه الأرقام اقطاعات صافي الإقراض الإسرائيلية - بما في ذلك الكهرباء، والمياه، والصرف الصحي، والخدمات الصحية، والأحكام القضائية الإسرائيلية ضد فلسطينيين - والتي بلغ مجموعها 1.87 مليار

16 <https://wafa.ps/Pages/Details/117420>

17 <https://tinyurl.com/328pe4js>

18 <https://www.wafa.ps/Pages/Details/114682>

19 <https://www.bnews.ps/index.php/ar/node/24671>

20 <https://www.pmf.ps/internal.php?var=11&tab=01>

21 <https://www.palestineconomy.ps/ar/Article/22763>

13 <https://www.bnews.ps/index.php/ar/node/24671>

14 <https://wafa.ps/Pages/Details/117420>

15 <https://www.pmf.ps/documents/accounts/monthly/2024>

سيوفر للشركات الصغيرة والمتوسطة إمكانية الوصول إلى البيانات التجارية الرئيسية - إجراءات التصدير، ودراسات السوق، وملفات تعريف الشركات - كما سيوفر مساحة لعقد الفعاليات التجارية وعرض المنتجات. ثانياً، ستلقى 30 شركة صغيرة ومتوسطة دعماً مباشراً لتعزيز جاهزيتها للتصدير، من خلال المساعدة في تطوير منتجاتها، والحصول على شهادات الجودة، والاختبارات المعملية المعيارية، وبناء العلامات التجارية، والتسويق الرقمي. وسيعمل المركز على تسهيل عمليات الشحن التجريبية عبر مركز توزيع جديد في روتردام بهولندا، والذي يُعد بوابةً لأسواق الاتحاد الأوروبي. ثالثاً، يشمل المشروع برامج تدريبية تهدف لبناء قدرات الشركات الصغيرة والمتوسطة في مجالات التسويق الرقمي، وضبط الجودة، وإدارة المخاطر، والاستخدام الفعال لمنصة مركز المعلومات، وخاصةً للمصدرين الجدد.

على الرغم من اتفاقيات التجارة المتعددة التي تتيح الوصول المعفى من الرسوم الجمركية إلى أسواق الاتحاد الأوروبي، لا يزال حجم الصادرات الفلسطينية إلى أسواق الاتحاد الأوروبي محدوداً للغاية. لا يرجع هذا فقط إلى القدرات الاقتصادية والإنتاجية المحدودة للشركات الفلسطينية، وإنما أيضاً للقيود الإسرائيلية الصارمة التي تقوض التجارة.²⁵ في عام 2022، بلغ إجمالي الصادرات الفلسطينية إلى الاتحاد الأوروبي نحو 25 مليون يورو فقط (1.7% من إجمالي الصادرات)، معظمها من المنتجات النباتية (17 مليون يورو، 68%)، والدهون والزيوت الحيوانية أو النباتية (5 ملايين يورو، 20%).²⁶ في المقابل، بلغت الواردات الفلسطينية من الاتحاد الأوروبي نحو 419 مليون يورو (5.6% من إجمالي الواردات)، مدفوعة بشكل أساسي بالواردات من معدات النقل (149 مليون يورو، 33.2%)، مما أدى إلى عجز تجاري كبير. في العام نفسه، بلغت قيمة

150 مليون يورو، منها 150 مليون يورو مخصصة للرواتب والأجور).²² على الرغم من ذلك، تتوقع موازنة العام 2025 تراجعاً بقرابة 47.5% في دعم الموازنة، ما يزيد من الضغوط على المالية العامة ويهدد الخدمات الحكومية. ومن المتوقع أيضاً أن ينخفض الدعم التطويري بقرابة 5.6% ليصل إلى 454 مليون شيكل. وهذا يترك عجزاً بعد المنح والمساعدات يقدر بـ 3 مليارات شيكل. وبعد احتساب الاقتطاعات الإسرائيلية، من المتوقع أن يرتفع العجز الإجمالي إلى 6.9 مليار شيكل، أي ما يعادل 14% من الناتج المحلي الإجمالي، أو حوالي 35% من موازنة النفقات التقديرية.

3- مشروع الاتحاد الأوروبي للتجارة (EU4Trade)

في 26 شباط، أطلق مركز التجارة الفلسطيني (بالتريد) مشروع EU4Trade تحت شعار «إطلاق إمكانات التصدير الفلسطينية إلى الاتحاد الأوروبي والأسواق العالمية».²³ تهدف هذه المبادرة الممولة من الاتحاد الأوروبي بحوالي 3 ملايين يورو على ثلاث سنوات، إلى تعزيز القدرة التنافسية العالمية للشركات الصغيرة والمتوسطة الفلسطينية، مع التركيز بشكل خاص على أسواق الاتحاد الأوروبي، وتحفيز النمو الاقتصادي المستدام من خلال تعزيز القدرة التصديرية. يعمل مركز التجارة الفلسطيني (بالتريد)، والذي أسس العام 1998، كهيئة وطنية غير ربحية تعنى بتشجيع الصادرات الفلسطينية، وتقديم خدمات للشركات المحلية لدعم التصدير.

يسعى مشروع EU4Trade لتحقيق ثلاث نتائج أساسية: توفير المعلومات السوقية، وتسهيل التجارة، وبناء القدرات.²⁴ أولاً، سيتم إنشاء مركز المعلومات السوقية عبر الإنترنت وفي مقره الرئيسي، والذي

25 <https://openknowledge.worldbank.org/entities/publication/8e0db56b->

26 <https://policy.trade.ec.europa.eu/eu-trade-relationships-country>

22 <https://tinyurl.com/25tn86yf>; <https://reliefweb.int/report/>

23 <https://paltrade.org/single-news/44/en>

24 <https://paltrade.org/page/eu4trade/en>

Social Finance UK هذا المشروع، ونفذته شركة البدائل التطويرية (DAI Global) لصالح وزارة المالية الفلسطينية. ويربط هذا المشروع المستثمرين المهتمين بتحقيق الأثر، بمؤسسات تشغيل القوى العاملة عالية الأداء لمعالجة مشكلة بطالة الشباب في الضفة الغربية وقطاع غزة.³⁰

بحسب أحدث إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بلغ معدل البطالة في الضفة الغربية في الربع الرابع من العام 2024 قرابة 28.8%، 27.7% بين الإناث و29.1% بين الذكور.³¹ تاريخياً، كانت البطالة بين الإناث أعلى، إلا أن منع الفلسطينيين من العمل في إسرائيل أثر بشكل كبير جداً على الذكور، الذين يشكلون الغالبية العظمى من المتأثرين بهذا القرار. لم تتمكن سوق العمل المحلية من استيعاب هذه الصدمة المفاجئة، لا سيما في ظل استمرار الحرب والقيود الإسرائيلية المتصاعدة. هذا التحول لا ينفي الحاجة إلى تمكين المرأة - والفئات المهمشة الأخرى - وتسهيل دخولها إلى سوق العمل. تجدر الإشارة إلى أن معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة لا يتجاوز 17.6%، مقارنة بـ 73.7% للذكور. في بيئة أقل تقلباً، من المرجح أن تنضم المزيد من النساء إلى القوى العاملة، وسيكون معدل بطالتهن أعلى بكثير إذا استمرت الاختلالات الهيكلية الحالية.

تُعد البطالة في فلسطين مشكلة بنيوية تتطلب تدخلات على المستوى الكلي إلى جانب ضرورة توجيه الدعم للفئات المهمشة المعرضة للتمييز الهيكلي. إن دعم الشركات الناشئة ورواد الأعمال، مهما كان واعدًا، لا يسهم في معالجة جذور المشاكل الهيكلية بشكل كافٍ. ينبغي أن تُعطى الأولوية لرفع القيود الإسرائيلية الخانقة وبناء اقتصاد محلي مرن وإنتاجي قادر على ضمان الأمن الغذائي واستيعاب القوى العاملة المتنامية. لا يعني هذا الاستهانة

واردات الاتحاد الأوروبي من المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة حوالي 175 مليون يورو.²⁷ تعود حالة اللاتوازن الصارخة هذه لسياسة الاحتلال المتمثلة في تقديم دعم كبير للبنية التحتية، وقطاع الزراعة، وتنمية الأعمال التجارية في المستوطنات، وفي الوقت نفسه، فرض قيود شاملة على وصول الفلسطينيين إلى الأراضي والموارد والطرق التجارية، هذا بالإضافة لعدم استعداد دول الاتحاد الأوروبي اعتبار التجارة مع المستوطنات الإسرائيلية ممارسات غير قانونية بموجب القانون الدولي.²⁸

4- برنامج توظيف الشباب الفلسطيني

في 27 شباط، أُطلقت المرحلة الثانية من برنامج توظيف الشباب الفلسطيني «F4J Careerz» للسنوات 2025-2027.²⁹ يهدف البرنامج إلى بناء مهارات الشباب وتوفير فرص عمل طويلة الأجل، ويستهدف 1,250 مستفيداً، معظمهم في الغالب من فئة الشباب، ويهدف لمساعدة 400 منهم على الأقل في الحصول على فرص عمل طويلة الأجل. وقد دُرّب خلال المرحلة الأولى، التي بدأت منتصف العام 2020، أكثر من 1000 مشاركاً، 55% منهم من النساء، حصل 659 منهم على وظائف، بينما عمل 546 منهم في وظائف لمدة ستة أشهر على الأقل.

تعمل مبادرة «F4J Careerz» بموجب الإصدار الثاني من سندات الأثر الإنمائي الفلسطيني (DIB)، وهو نموذج تمويل قائم على النتائج، يمول المبادرة أربعة مستثمرين رئيسيين: صندوق الاستثمار الفلسطيني (PIF)، والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD)، وبنك التنمية الهولندي (FMO)، صندوق الاستثمار التشيلي-الفلسطيني (بذور الزيتون). يمول البنك الدولي نتائج التوظيف من خلال مشروعه «التمويل من أجل العمل (F4J)». وقد صممت شركة

27 <https://www.brusselstimes.com/1426949/eu-urged-to-ban-trade->

28 <https://www.caabu.org/news/news/new-report-eu-imports-15>

29 <https://www.bnews.ps/index.php/ar/node/24721>

30 <https://www.f4j.ps/whatwedo/8.html>

31 https://www.pcbs.gov.ps/pcbs_2012/PressAr.aspx

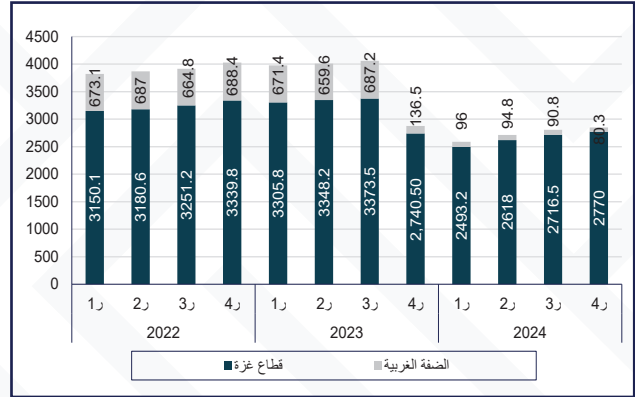
بخطورة الوضع الكارثي في قطاع غزة، حيث يكافح جميع سكانه من أجل البقاء أحياء وسط فقر مدقع وجوع وتهديد يومي بالموت.

5- حركة التداول في شباط

انخفض مؤشر القدس بـ2.4% خلال شهر شباط 2025 مقارنةً بشهر كانون الثاني 2025، وبنحو 11% مقارنةً بشهر شباط 2024، ليغلق عند 490.6 نقطة في آخر يوم للتداول.³² بلغ عدد الأسهم المتداولة خلال الشهر حوالي 13.3 مليون سهم بقيمة 25.7 مليون دولار أمريكي، مسجلة انخفاضاً بنسبة 81.7% و69.2% في عدد وقيمة الأسهم المتداولة على التوالي، مقارنةً بكانون الثاني 2025.

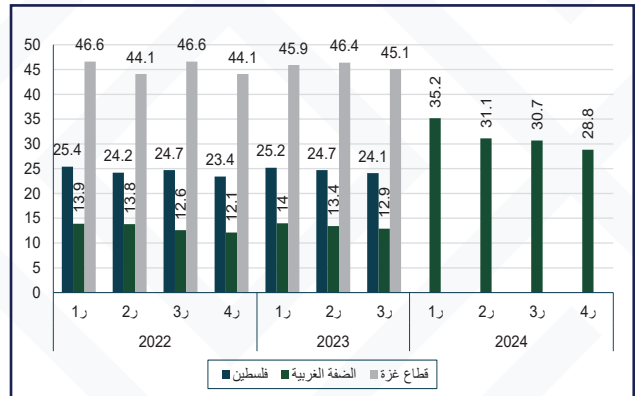
الناتج المحلي الإجمالي

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في فلسطين بحسب المنطقة
(مليون دولار أمريكي بأسعار 2015) في فلسطين حسب المنطقة
الربع الأول 2022 - الربع الرابع 2024



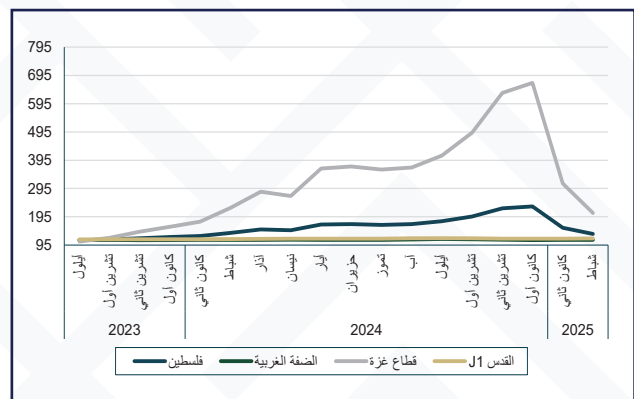
البطالة

معدلات البطالة الربعية (%) في فلسطين حسب المنطقة
الربع 1 2022 - الربع 4 2024



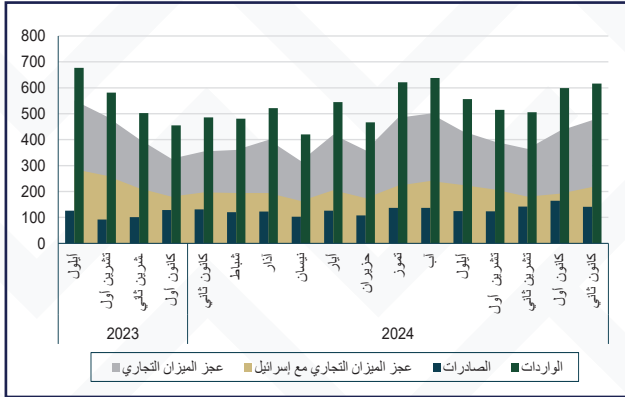
التضخم

مؤشر أسعار المستهلك الشهرية (سنة الأساس = 2018)
في فلسطين حسب المنطقة، أيلول 2023 - شباط 2025



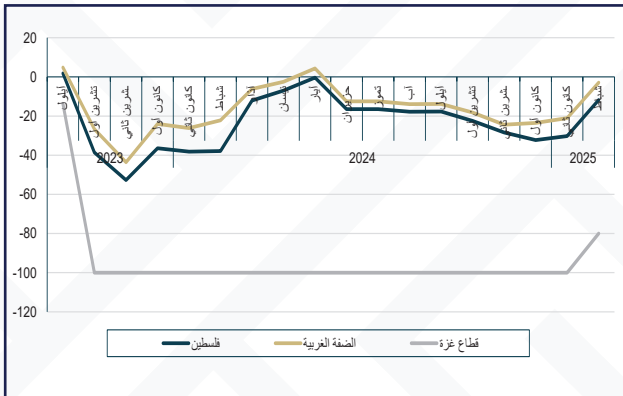
التجارة

الصادرات والواردات الشهرية وعجز الميزان التجاري
والعجز التجاري مع إسرائيل (مليون دولار أمريكي)
في فلسطين، أيلول 2023 - كانون ثاني 2025



مؤشر سلطة النقد الفلسطينية لدورة الأعمال

مؤشر سلطة النقد الفلسطينية الشهري لدورة الأعمال
أيلول 2023 - شباط 2025



القطاع المصرفي

الودائع الشهرية للعملاء والتسهيلات الائتمانية
(مليون دولار أمريكي) في فلسطين
أيلول 2023 - كانون ثاني 2025

